بيان صحفي

مُقترح تغيير دستوري في التعيينات

30 آذار/مارس 2026

ستقدم حكومة ألبرتا اقتراحًا يدعو إلى تعديلات دستورية تمنح المقاطعة دوراً في تعيينات المحكمة العليا.

بموجب المادة 96 من *قانون الدستور لعام 1867*، تُعين الحكومة الفيدرالية القضاة في المحاكم العليا في المقاطعات، على الرغم من مسؤولية المقاطعات عن إدارة تلك المحاكم. يطالب مُقترح ألبرتا بتعديل ذلك الإطار بحيث يكون لدى المقاطعة دور رسمي في اختيار قضاة يخدمون سكان ألبرتا.

المُقترح، في حال إقرار المجلس التشريعي له، سوف يدعو إلى تعديلات على دستور كندا. وسوف يتطلب أي تغيير موافقة البرلمان. تدعو ألبرتا جميع الأحزاب في البرلمان إلى دعم تقديم وإقرار التعديل الدستوري المطلوب.

في إطار النهج المُقترح، ستجري التعيينات في المحاكم العليا في ألبرتا من بين المرشحين الذين توصى بهم ألبرتا وتعتمدهم، مما يمنح المقاطعة دورًا مباشرًا في عملية الاختيار. يحمي هذا النهج استقلال القضاء ويعزّز دور ألبرتا في إدارة العدالة، مع ضمان وجود صوت واضح للمقاطعة في تعيين القضاة.

"تتحمل ألبرتا مسؤولية كيفية تحقيق العدالة في هذه المقاطعة، لكن ليس لها دور مباشر في تعيين قضاة المحاكم العليا. هذه المحاكم تخدم سكان ألبرتا يومياً، ويجب أن يكون للمقاطعة التي تدير هذا النظام دور في تحديد من يتم تعيينه فيها. يعالج هذا المقترح تلك الفجوة، ويعزز ثقة الجمهور، ويضمن أن يكون لألبرتا دور واضح في كيفية تحقيق العدالة في هذه المقاطعة".

دانييل سميث، رئيسة الوزراء

"تعد كندا حالة استثنائية بين الأنظمة الفيدرالية، حيث تمنح الدول المماثلة لحكومات الولايات أو المقاطعات دوراً مباشراً في التعيينات القضائية. حاليًا، تجري التعيينات القضائية من خلال لجان استشارية قضائية تقوم بتقييم وفحص المتقدمين وتقديم توصيات غير ملزمة للحكومة الفيدرالية. لا تمنح العملية الحالية حكومات المقاطعات رأيًا مؤثرًا في تعيين القضاة".

"تحتاج المقاطعات إلى صوت مباشر في تقرير من هو الأنسب للجلوس على منصات محاكمها. هذا النهج سيحقق توازنًا أكبر في كيفية إجراء التعيينات القضائية، ويدعم عملية أكثر شفافية وخضوعًا للمساءلة، مع تعزيز استقلال القضاء في الوقت ذاته".

ميكي أميري، وزير العدل والمدعي العام

كتبت رئيسة وزراء ألبرتا دانييل سميث، إلى جانب رئيس وزراء أونتاريو دوغ فورد، ورئيس وزراء كيبك فرانسوا ليغو، ورئيس وزراء ساسكاتشوان سكوت مو، رسالة مشتركة إلى رئيس الوزراء مارك كارني يدعون فيها إلى عملية هادفة وتعاونية لاختيار قضاة المحاكم العليا، ومحاكم الاستئناف، ومحكمة كندا العليا.

تستند هذه المبادرة إلى ملاحظات من لجنة ألبرتا التالية Alberta Next Panel، حيث طالب سكان ألبرتا بدور أقوى للمقاطعة في تعيين القضاة من أجل ضمان أن تعكس المحاكم الاحتياجات المتميزة لمجتمعات ألبرتا.

Classification: Public

بيان صحفي

حقائق سريعة

- لدى الحاكم العام سلطة تعيين القضاة في المحاكم العليا في ألبرتا، بموجب المادة 96 من قانون *الدستور لعام 1867*.
- في حال إقراره، سيتطلب المُقترح تعديلاً دستوريًا. وأي تعديل من هذا القبيل يستوجب موافقة الجمعية التشريعية في ألبرتا والبرلمان قبل إعلانه كقانون.
- حاليًا، تتم التعيينات القضائية في المحكمة العليا من خلال لجان استشارية قضائية تُقيم وتفحص المتقدمين وتُقدم توصيات غير ملزمة للحكومة الفيدرالية.

معلومات ذات صلة

- توصيات لجنة ألبرتا التالية Alberta Next Panel

أخبار ذات صلة

- المقاطعات تتحد من أجل تصحيح التعيينات القضائية (24 آذار/مارس 2026)
- التعيينات القضائية الفيدرالية في ألبرتا: دانييل سميث والوزير أميري (3 شباط/فبراير 2026)

الوسائل المتعددة

- شاهد المؤتمر الصحفي